

# **اختصاص المحكمة الادارية العليا بالنظر تمييزا في أحكام القضاء الإداري**

**( دراسة تحليلية نقدية على ضوء القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٣ )**

بحث مقدم من قبل

أ.م.د عامر زغير محيسن - جامعة ميسان - كلية القانون

:

يتناول موضوع البحث اختصاص المحكمة الإدارية العليا في مجال الطعن الإداري في العراق، حيث تم استحداث المحكمة الإدارية العليا بموجب ( ) وهو يمثل التعديل الخامس لقانون مجلس شوري الدولة رقم ( ) .

يشمل هذا البحث دراسة مدى كفاية القواعد المنظمة لعمل المحكمة الإدارية العليا سواء تلك المتعلقة بقواعد تشكيل المحكمة أو المتعلقة التي تتبعها هذه المحكمة في عملها والاختصاصات الممنوحة لها بصدد النظر تمييزا .

أن الغاية من هذا البحث هي محاولة تحليل النصوص القانونية المنظمة للمحكمة الإدارية العليا وايضا تحليل بعض الأحكام القضائية الصادرة عن هذه المحكمة بشكل يبين مدى قدرتها على القيام بالمهام الموكلة إليها كذلك يهدف هذا البحث الى تسجيل الملاحظات التي من شأنها تطوير عمل هذه المحكمة لتكون جهة قضائية فاعلة في ضمان تعدد وحق الانسان في اللجوء الى قاضيه المختص

## Abstract

The research deals with the issue of jurisdiction of the Supreme Administrative Tribunal in the field of the contest to provisions of the Administrative judiciary in Iraq, where the Supreme Administrative Tribunal has been introduced under Law No. (17) the year 2013, which represents the Fifth Amendment to the law .the State Consultative Council No. (65) for the year 1979 avera

The research includes the study of the adequacy of the rules governing the work of the Supreme Administrative Tribunal whether those related to the rules of formation of the tribunal or relating to the procedures followed by it in its work and the jurisdictions given

to it for considering the final contest to provisions of the  
.administrative judiciary

The purpose of this research is to analyze the legal texts organizing the Supreme Administrative Tribunal and to analyze some of the judicial provisions of this tribunal for showing its ability to carry out the tasks and burdens entrusted to it, this research also aims to take advantage of notes that may develop the work of this tribunal to be a judicial effective body in ensuring the multiplicity of levels of litigation and man's right in the resort to a competent judge

:

خبرة عن اقرانه في بعض الد  
غياب القناعة المتكاملة لدى صانع القرار بالدور المهم الذي يمكن ان يؤديه الطريق امام استكمال دوره في الرقابة على مشروعية اعمال الادارة والمسؤولية المترتبة عليها ولعل اهم نتائج غياب هذه القناعة العقود الادارية وقرارات نزع الملكية وقرارات فرض الضريبة وغيرها التي بمجموعها .

فقد خطى المشرع العراقي خطوة مهمة في مجال تعزيز دور القضاء الاداري وهو التعديل الخامس لقانون مجلس ولعل من اهم الملامح المتميزة لهذا التعديل استحداثه المحكمة الادارية العليا لتكون بديلا عن الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة تمييزاً .

ان هذا الاستحداث رغم توقيته المناسب في الرد على الاصوات التي تنادي بعدم الحاجة لقضاء اداري مستقل وكفاية القضاء العادي في حماية المشروعية لكنه اثار في الوقت ذاته هواجس وتساؤلات حول مدى نجاح المشرع في توفير متطلبات عمل المحكمة الادارية العليا وضما ادائها للدور المؤمل منها ، لا سيما ان المشرع جعلها من حيث الاختصاصات بمقام لا يقل عن مقام محكمة التمييز في العراق .

### اهمية الموضوع

تتمثل اهمية دراسة هذا الموضوع في انه سوف يوفر رؤية واضحة لموقف المشرع العراقي في استحداث المحكمة الادارية العليا وبيان نقاط الضعف والقوة في هذا البناء القانوني الجديد، كما انه يعطي تقييما لهذه التجربة الحديثة على مستوى نظام القضاء الاداري في العراق وايضا يسلط الضوء على اهم المتطلبات اللازمة لتوافرها لكي تنطلق المحكمة الادارية العليا في اداء مهامها على اكمل وجه بشكل يسهم في تدعيم مبدأ المشروعية ويضمن تحقيق العدالة.

### استحداثه المحكمة الادارية العليا

دعم نظام القضاء الاداري في العراق ، الا ان هذا المولود الجديد رافقته صعوبات

تحد من عمله وتخل ببنائه الصحيح ، ولعل اهم المشاكل التي واجهته هي التشكيل والتنظيم  
رية العليا وعدم استقلالها من حي

عن تلك الممنوحة لمحكمة التمييز ، فضلا

الذي يمثل التعديل الخامس لقانون مجلس شور  
جدية احداثها هذا التعديل عن تلك الحالة التي كانت سائدة قبله عندما كانت الهيئة العامة لمجلس  
هي التي تتولى النظر تمييزاً  
المشكلة التي تدور حولها دراسة هذا الموضوع .

### منهجية البحث

هذا البحث على المنهج التحليلي للنصوص القانونية القضائية

بعمل واختصاص المحكمة الادارية العليا بالنظر تمييزاً

ل الاخرى ، الا في حالات قليلة منها دعم وجهة

منا في التركيز وال  
ي مجال هذا البحث وتقييمها ونقدتها  
موضوعياً .

في تقسيم البحث الاسلوب الثنائي وسنقوم بتقسيم البحث هذا الى مبحثين ،  
سنخصص المبحث الاول لدراسة البناء القانوني لتشكيل المحكمة الادارية العليا وسوف نقسمه  
الى مطلبين ، نخصص الاول للقواعد المنظمة لتشكيل المحكمة وسنخصص المطلب  
لبيان شروط واحوال الطعن في  
اما المبحث الثاني فسوف نخصصه  
تمييزاً امام المحكمة الادارية العليا والاثار المترتبة عليه. حيث سوف

نقسم هذا المبحث الى مطلبين ، نخصص الاول لبيان اجراءات الطعن تمييزاً

تمييزاً أي الولاية التي تتمتع بها المحكمة الادارية العليا

نختم هذا البحث بخاتمة تشتمل على اهم النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها وتمثل رؤيتنا  
حول البناء القانوني الصحيح الذي يجب ان تكون عليه المحكمة الادارية العليا.

جدير بالاشارة ان كتابة هذا البحث تعد

المحكمة الادارية العليا بعد استحداثها عام  
لى صعيد المكتبة القانونية في العراق .

فيق

## :- القواعد المنظمة لعمل المحكمة الادارية العليا

يعد	التمييزي اهم	الهيئة
الاتحادية العليا	الاتحادية العليا	الادارية العليا
تشكيل	تشكيل	جهة
مطلبين .	مطلبين .	جهة

## :- تشكيل الادارية العليا

الاية	لتشكيل	الادارية العليا
هذه الالية	وتقييمها ثانيا	غير متناسين
عليه	في الفرع الاول وبيان	طبيعة الاختصاص الممنوح لهذه المحكمة في الفرع الثاني .

## :- آلية تشكيل المحكمة الادارية العليا

الادارية حيث	( )	الولاية
المدنية جميع	تقيمها	عليها
المدنية	( )	منه
جميع	الطبيعية والمعنوية	فيها
( )	بين	القضايا
( )	الادارية	بين
بين	ويكون قراراتها	للتمييز
اصدارها	هذه	ليشمل جميع
فيها	مدعيا	عليها،
	هذه	بقيت

( ) الغيت ( )  
 التنظيم ( )  
 ثم الحق بديوان التدوين ( )  
 ثم اعيد تشكيل مجلس الانضباط وفك ارتباطه ( )  
 بديوان التدوين القانوني بموجب ا ( )  
 الهيئة التمييز ( )  
 تاريخ به، ( )  
 ثلاثين يوما تاريخ به  
 يصنف

الكبير التعديل  
 ( ) حيث اعيد بموجبه  
 قراراتهما يمكن فيها الهيئة  
 ويعد هذا التعديل غالبية الفقه الحقيقية  
 الهيئة وه  
 هي تمييزاً  
 حيث يجوز  
 الهيئة  
 تاريخ تبلغه ( )  
 هو عليه  
 ولغاية التعديل  
 المهمة الاتحادية العليا  
 تمييزاً  
 يعني الهيئة  
 بقيت مهمتها  
 تمييزاً  
 ( ) الاتحادية العليا  
 ( )

، الان ان هذا التحول نحو القضاء المزدوج في العراق جوبه بالاعتراض ممن اعتاد

- عثمان ياسين عثمان ، اجراءات اقامة الدعوى الادارية في دعوتي الالغاء والتعويض، ط ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ،

- جريدة العراقية / /  
 - د. عصمت عبد المجيد بكر ، الجذور التاريخية للقضاء الاداري المعاصر، مجلة التشريع والقضاء ، س  
 - العراقية / /  
 - ( / / )  
 - ( / ثانيا ) الاتحادية العليا  
 / /

على القضاء العادي وجرّت محاولات عدة للنيل من الاختصاص القضائي لمجلس شورى الدولة  
الا انها لم تحقق غاياتها ( ) .

بالجهة

( ) حيث هذا  
التميزي جهة  
الموظفين ( )  
واناطها جديدة انشأها لهذا واسماها الادارية العليا هذا  
رئيس المستشارين ( ) المستشارين المساعدين حيث يصبح  
المستشارين يخوله  
عضوية ( ) ( )  
( ) ( ) .

الاخرين هما :  
الاختصاص التميزي اختصاصين  
الادارية العليا

- تعيين جهة يقع بين  
الموظفين.  
تنفيذ حكمين مكتسبين متناقضين صادرين  
الموظفين بين  
انفسهم احدهم الحكمين الحكمين تنفيذه ( ) .  
فيه  
هو ويعد ذاته نوعيا صعيد  
.

الكبيرة القيت عاتقه اهمها :-  
يمنح هذا الوليد الجديد تؤهله للمهمة

- د. عصمت عبد المجيد بكر، مجلس الدولة، ط ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، سنة  
- ( / / / ) جريدة العراقية / /  
- استبدل المشرع العراقي تسمية مجلس الانضباط بتسمية محكمة قضاء الموظفين ، انظر المادة ( /ثانيا ) من القانون رقم  
- ( / / ) ، انظر ايضا د. وسام صبار العاني ، تطور الرقابة القضائية على  
اعمال الادارة في العراق، مجلة العلوم القانونية ،المجلد  
- ( / / / )



- الادارية العليا بأعضائها البالغ عددهم ( ) سوف يتحملون عبئا كبيرا ناشئ  
التميزية لديها وتأخر حسم القضايا ،  
فيه الهيئة  
هي التميزية يقل ( )  
( ) القضائية

كلاهما الادارية العليا  
جهات هي الشمالية  
الجنوبية هذه  
الموظفين ( ) جازمين  
الادارية العليا يتناسب القضايا  
القضائية لعملها هو  
الجهات امامهم .

يوزع اية تسمية بحيث  
تقسيمهم تمييزاً  
معينة القضايا هو به  
( ) الادارية العليا  
شأنه يوزع  
والجهد ويوفر للمتقاضين ويوجد  
معينه ينعكس ايجابا القضايا يعد ذاته قانونيا يجب  
احترامه ومراعاته.

- هناك بيرا بين  
الادارية العليا جهة وبين عملهم الهيئة  
مهامها  
و عضويتهم هيئة والهيئات والهي

( / ثانيا / )  
- ( / )  
جديدة الموظفين  
هي الشمالية  
نينوى الدين ويكون مركزها مدينة  
والقاسية ويكون مركزها مدينة  
وميسان ويكون مركزها  
التنظيم ( )  
هيئات هي الهيئة وهيئة والهيئة والهيئة الشخصية والهيئة الجزائية.  
- ينقسم مجلس الدولة الفرنسي الى سبعة اقسام تتوزع عليها المهام واحد منها للنظر في المنازعات الادارية والستة الباقية هي اقسام  
ادارية ، انظر المواد من R . R .  
- على تشكيل المحكمة الادارية العليا من عدة دوائر  
تضم كلا منها خمسة مستشارين اضافة الى دائرة واحدة او اكثر لفحص الطعون تتشكل من ثلاثة مستشارين وهناك دائرة اخرى  
نصت عليها المادة مكرر تعنى بتوحيد المبادئ وتتشكل من احد عش مستشارا .انظر د. محمد ماهر ابو العنين ، اجراءات  
اربية والدفع امام محاكم مجلس الدولة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ،

جهة . يعني الادارية العليا مهامهم  
الادارية يكونوا مكلفين بمهام استشارية العضوية الهيئات  
يكن هيئة .

صحيح المستشارين  
لا يقل ( ) المستشارين المساعدين يقل  
( ) ( ) انه الناحية القانونية والفعلية يوجد يحصر  
الادارية العليا التمييزية يضاعف  
عائقهم ينعكس القضايا .

ومهام بين مهام عضوية الادارية العليا  
يعد نتيجة منطقية بين  
يجب وجهة يتم تقسيم  
قسمين احدهما احدهما ويلاحظ  
هذه ( / )

لرئيس نائبين احدهما  
التشريع هذا التقسيم يترتب عليه مزايا اهمها :-

- انه يؤسس يعد ضروريات بحيث يجعل  
يختص يولد عالية  
بها ( ) . يفضل يكون بين  
يكون زمنية بعدها يمكن يتم

- ايجاد قسمين احدهما يخلق بين  
القسمين يظهر يضعها  
مقدمته الادارية العليا جهة وحماية يضعها  
جهة يوجد بين القسمين .

الادارية العليا

تلافيه

بها

.

الادارية عليا

:- طبيعة

التعديل

( )

( / / )

الادارية العليا

( )

مقدمتها

هذا

وهي  
عليها

منحها

التمييز

الموظفين

تمارسها

.( )

( )

الادارية العليا وهل

تمارسه

طبيعة

يدفعنا

دارية العليا

تعديله

يجب

الادارية العليا هذا

بموجبه

يعد

المدنية

يرد فيه

الادارية العليا

تتبعها

( )

:-

يمكن توضيحه

بهذا

( )

( / )

:-

ولها

بين

التدقيق

التمييز

التمييز وهي

بالقضية، وهذا يعني

تعينها

اختصاصها هذا

التمييز هي

الادارية العليا

.

( )

( / / )  
( / )

-

-

ثانياً :- يلاحظ

( )

التمييز استثنائياً بموجب التمييز  
وتقديم وبيانات جديدة يكون هذا اختصاصها  
الاصيل تدقيق حيث . وهذا فعلا ما سارت عليه محكمة التمييز من حيث  
التزامها بدور التدقيق وفحص اضبارة الدعوى والنظر بها من حيث القانون دون الوقائع فهي لا

صعيد الفقه الفقهاء ارائهم اتجاهات ابرزها :

- يرى الفقه التمييز غرارها الادارية العليا يخرج  
منهما كونهما مهمتها الرئيسية تدقيق  
موافقتها عدمه، وليس لها فيما الطعين  
غير ( ) ، اما في فرنسا فأن الاستاذ فالين يرى ان مجلس  
الدولة الفرنسي كقاضي نقض لا يستطيع اعادة طرح الوقائع التي قررها قاض  
له من سلطان مطلق ، بل جل ما يستطيع فعله هو التحقق من استخلاص الحكم في الموضوع  
من الوقائع التي كيفها تكييفاً صحيحاً، وبذلك يختلف عن قاضي النقض المدني الذي لا تصل  
رقابته الى حد فحص الوقائع التي يقوم عليها الحكم ( ) ،  
قاضي تمييز يمارس رقابة على صحة الوجود المادي للوقائع ( ) في ضوء ما تضمنته اضبارة  
الدعوى من وقائع نظر فيها قاضي الموضوع ( ) . ولا يمكنه القول بعدم صحة الوجود المادي  
للوقائق بالاستناد الى الوقائع التي يتم تقديمها للمرة الاولى امام قاضي التمييز ( ) .  
تمتع مجلس الدولة بهذه الصلاحية الا ان تطبيقاتها نادرة ( ) .

- وهيب المدنية القاهرة،  
- د. عبد العظيم عبد السلام عبد الحميد ، مصادر الاجراءات الادارية ، ط ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، بلا سنة طبع ،

<sup>3</sup> - CE, 9 août 1924, Sté Henri et Maurice Farman, Lebon 829 ; CE, ass., 5 juill. 1929, Cne de Relizane, Lebon 679. - CE, sect., 2 févr. 1945, Moineau, Lebon 27 ; CE 12 janv. 1949, Protin, Lebon 790 ; CE, sect., 18 déc. 1957, Monod, Lebon 687, concl. Grévisse

<sup>4</sup> - CE, sect., 19 janv. 1949, Deroide, Lebon 22. - CE 12 janv. 1951, Union commerciale Bordeaux-Bassens, Lebon 19 ; CE 16 oct. 1957, Bordereau, Lebon 529 ; CE 8 déc. 1978, Somiko-Hochberg, Lebon T. 813.

<sup>5</sup> -CE, 4 mars 1964, Mellinger, Lebon 157.

<sup>6</sup> -CE, 12 janv. 1949, Protin, Lebo 790 ; CE, 2 mars 1951, Mesure, Lebon 128 ; CE, 8 déc. 1978, Solomko-Hochberg, Lebon T. 924 ; CE, 26 mars 1982, Lewis, req. n° 35012, inédit ; CE, 21 janv. 1983, Ratnakanthan, req. n° 39293, inédit ; CE 24 juill. 1987, Thomas, req. n° 73065, inédit ; CE, 8 févr. 1989, Rudent, req. n° 78685, inédit ; CE, 17 févr. 1992, Diaby, Lebon T. 1262 ; CE, 9 févr. 1994, M<sup>me</sup> Champion, req. n° 138953, inédit ; CE, 3 mars 2003, Ministre de l'Intérieur c/ Cie Generali

- يرى الفقه الادارية العليا وهي  
التمييزي تملكه الادارية العليا  
امامها بأعتبارها ذاته  
بأعتبارها يسمح لها  
انها تنظر فيها وهذا يجعل دورها  
بأعتبارها .  
الادارية الادارية العليا لها ليس ويستند هذا  
الادارية العليا حيث الادارية العليا  
اختصاصها ليشمل بالتباين بين طبيعة  
تنشأ بين طبيعة  
يفرضه سير الادارية  
لولايتها وتحقيقتها يتعارض سير  
اهدار ( )  
طبيعة الادارية العليا  
يضمن الادارية ضمنه  
المدنية والجنائية ، عليه ليس  
التمييز بأعتبارها  
طريقين هما:-

- الادارية العليا توسيع اختصاصها عمليا قيامها  
دورها بأعتبارها كونها  
وعزاؤها انه لا يوجد بين  
التمييز الادارية العليا ويظهر جليا  
وكيفية سيرها النظامين بهذا يتمتع معه القياس

France Assurances, req. n° 242720 , Lebon T. 963 ; CE, 18 avr. 2008, Desquaires, req. n° 307327 , inédit ; CE, 29 mai 2009, Duclos, req. n° 315899, inédit ; CE, 8 oct. 2010, Sté HLM Les 3 vallées, req. n° 328667 , inédit ; CE, 5 déc. 2012, M<sup>me</sup> Brunier-Cojean, req. n° 347592 , inédit ; CE, 5 juill. 2013, Sakkriou, req. n° 367316 , inédit ; CE, 30 déc. 2013, Ministre du Budget c/ Jaeger, req. n° 356551 , inédit.

- الدين الوسيط  
ايضا . العزيز خليفة،  
الادارية الاسكندرية،  
القاهرة

بينهما التباين بين طبيعة تنشأ بين

بين

وهذا ما اعترفت به المحكمة الادارية العليا ذاته في احد احكامها اذ قالت ما نصه (( ان اللجوء الى تطبيق الاحكام العامة في قانون المرافعات المدنية على المنازعة المقامة امام القضاء الاداري يجب ان يكون بالقدر الذي لا يتعارض وطبيعة هذه المنازعة، ... ))<sup>(١)</sup>

الادارية العليا يبرر تتخطاها  
التمييز به الادارية العليا  
وهذا عينه

يعد .  
ونه يسمح

لحماية حقه طريق يجعله  
حقه يمثل الحقيقة .

انه شأنه بها  
اعادتها ويختصر ويسرع القضايا وهو بكثير  
الادارية العليا القضية بها  
بها بها  
فيجب

اهدار احداها.

- يتدخل تنظيم

- ادارية جميع العراقية يكون لها  
الادارية كافة.

- استئنافية هي (الشمالية)  
الجنوبية) الادارية يمنع

باعتبارها مثالها  
ادارية والملحقيات الدبلوماسية.

التعديلات	يكون	الادارية العليا	-
مشابه	التمييز شريطة يتم تقسيم	الادارية العليا	
هيئات قضائية تختص كل منها بنوع معين من المنازعات الادارية	هيئة		.
نفسها	الادارية العليا	جريدة	
ريثما يقوم	بالتعديلات	بها امامها حيث	.

## -: الطعن امام المحكمة الادارية العليا

لم يحدد المشرع العراقي في القانون رقم  
امام المحكمة الادارية العليا بل احوال الامر الى قانون المرافعات المدنية رقم  
المعدل، لذلك سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين ، نبحت في الفرع الاول شروط الطعن  
تميزاً وفي الفرع الثاني احوال الطعن .

## -: الطعن امام المحكمة الادارية العليا

هناك	يجب توافرها	التمييزية	المحكمة الاداري العليا
عليها	( )	واهم هذه	هي:-
يكون	فيه منهي	- يقصد	المنهي هو
يصدر	كلها وهو	ينهي	لجميع اطرافها هذه
نوعين	هي	المنهية	
وتنتهي	بشأنه		
والثانية هي	تنتهي	يترتب عليها	
تنته	بشأنه		
	النوعين	يجوز	به تمييزاً ( ) .

جميع

الموظفين

بها تمييزاً الادارية العليا ان كانت منهيّة للخصومة، اذن لتحقق هذا الشرط يجب ان يكون الطعن متعلقاً بحكم قضائي صادر عن احدى محاكم مجلس شورى الدولة وهو بذلك لاينطبق على غيرها من الحالات كالقرارات الصادرة عن اللجان او المجالس ذات الاختصاص القضائي او قرارات المحكمين <sup>(١)</sup>. ويترتب على صدور القرارات المنهيّة للخصومة خروج الدعوى من ولاية المحكمة التي اصدرت الحكم فيها ، والحكم بمصروفات الدعوى واعلان الحكم للمتخاصمين <sup>(٢)</sup>.

اما القرارات التي تصدر اثناء سير المرافعة ولا تنتهي بها الدعوى او تحسمها بشكل كامل فلا يجوز الطعن بها <sup>(٣)</sup> يجوز تمييزاً

الادارية العليا

الموظفين

نه

( )

توحيد دعوين

غير منهيّة

هذه

قضائية يتخذها

نهاي انها

ولا تحسمه

التحقيق

وفحصها وهو

وهو

ينطق حكمه النهائي فيها

مادية

هناك

تمييزاً

:- يقصد

-

معنوية يمكن

الطعين

هذه

يطعن بهذا

عليه حيث يجوز له

به

لطعين

به

عيوب <sup>(٤)</sup>

وسيلة لتصحيح

بمصلحته

شخصية

يشترط

هذه

ويشترط

فليست

النظرية

معنوية

تقدير مادية

اساسها

يقبل

<sup>(٥)</sup>.

- د. محمد باهي ابو يونس ، وقف تنفيذ الحكم الاداري من محكمة الطعن في المرافعات الادارية، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة،

- د. اسماعيل ابراهيم البدوي ، الحكم القضائي في الدعوى الادارية ، الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، سنة

( ) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم

الاسكندرية

التعليق

خليفة

العزير



فأنه يجب استمرارها  
لحين بها نهائي فإنه يجب يفصل التمييزي

صعيد  
تمييزاً معينة ( ) قيد يطعنوا  
ذاته تقديم وهو المحكوم عليه كونه هو  
الوحيد الطعين له اجيبت طلباته يضار .

يفهم مما تقدم يجز لغير يطعنوا  
هذا بمصالحهم يفهم انه لا يجوز  
له ان يطعن يكن

يكن ، لأن الحكم القضائي قد يؤثر في مصالح وحقوق  
الآخرين بشكل غير مباشر الامر الذي يجعل لديهم المصلحة في الطعن تمييز  
الامر يصبح ملحا اكثر في احكام القضاء الاداري لما تتمتع به احكامه من حجية مطلقة تجاه  
الكافة فمن غير المعقول ان تكون حجية احكام القضاء الاداري مطلقة ولا يسمح لغير الخصوم  
بتقديم الطعن تمييزاً .

جدير تمييزاً يبقى اختياريا مرهونا بأرادته  
يشأ يطعن وقد يرد طعنه الميعاد والنتيجة  
غير به تمييزاً نهائي  
حيث يجز لغير .

وهذا يجة بالتأكد سوف تتصرف  
عليه  
تعديلا جديدا .

بالنتيجة يؤدي قانونية جديدة يكن الادارية  
العليا رايا فيها مهامها هي توحيد القانونية ووضعها  
تعديلها عنها جديد .

هذه هذه :-

- قيام

جديد تأخير  
رأيها بهذا  
الادارية العليا  
زمنية . وهذا عينه ما اقره المشرع  
L.113-1  
سمح للمحاكم الادارية ولمحاكم  
نئاف الادارية احالة اضبارة الدعوى لمجلس الدولة الفرنسي لطلب الرأي فيها اذا كان  
الموضع يتعلق بمسالة قانونية جديدة او تشتمل على  
جدية عنها العديد من  
حيث نصت هذه المادة ( )  
دية عنها العديد من  
فانه يجوز لـ  
الإدارية غير قابل لأي ا  
ملف القضية إلى  
ي فيها في أشهر لإبداء رأيه . وتعلق محكمة الموضوع قرارها لحين قيام  
ء رأيه انتهاء الفترة ( )<sup>1</sup> .

- صلاحية تمييزاً  
قانونيا جديدا للمواعيد  
قانونيا .

- يتم تلقائيا  
قانونيا جديدا  
الادارية العليا  
الادارية العليا ثلاثين يوما تاريخ .  
القضية

لهذه لية حيث  
رئيس هيئة المفوضين صلاحية  
التأديبية  
ستين يوما تاريخ  
( )  
يوجب فيها  
رئيس هيئة المفوضين  
غيره  
امامها  
الادارية  
ستين يوما

<sup>1</sup>-Avis CE n° 388747 du 15 juin 2015 ; Avis CE, n° 388853 du 22 juillet 2015, <http://www.legifrance.gouv.fr>

ايضا . العزيز خليفة

تاريخ يقرر جديدا يسبق الادارية العليا تقريره ( ) . عليه الادارية العليا

يوجد هناك به  
هو يختص بتمثيل  
باسمه، يجوز بالشخصية المعنوية  
حيث الادارية العليا هذه  
اساسها نفسها ( ) .

يؤدي نتيجة  
المشروعية، الجهة عليها ليست  
اهلية لها تمتعها بالشخصية المعنوية الجهة ليست  
يتم ادخالها فيها يؤدي امكانية تمييزاً  
الجهة عليها الجهة .

انتهج من خلال ما قضت به المادة R 832 بفقرتها

( ) النهج عليه يسمح لغير  
( ) فليس امامهم طريق

( ) ، شريطة ان يقدم الطعن من شخص لم يكن خصما في  
في الدعوى ولم يعلم او يمثل فيها او يتدخل وان يكون الحكم الطعين الحق ضررا بالطاعن ( )  
حتى لو كان هذا الضرر بسيطا لا يرقى الى مستوى الحق بل يكفي ان يكون للطاعن مصلحة

- ( ) ( )  
النافذ، انظر ايضا د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة ،  
اجراءات التقاضي والاثبات في الدعوى الادارية ، مصدر سابق، ص  
للتفصيل . شادية ابراهيم  
الادارية الاسكندرية، الجديدة

- ( )  
حيث نصت الفقرة الاولى من المادة R  
يتضمن حقوقه، انه يكن على انه (يجوز يطعن  
نظاميه نهايتها ( يمكنه يمكن تبليغه  
انه : ) يتم تبليغه عليها R. 751-3 R. 751-4-1 فانه لا يمكنه  
شهرين تاريخ تبليغه ( ) ..

<sup>4</sup> CE, 29 novembre 1912, *Boussuge, Lebon* p. 1128, concl. L. Blum.  
42-Gille Lebreton, *Droit administratif général, 7 édition*, alloz, 2013, p. 560.

دعوى الاصليين وان لا تجمعهم وحدة المصالح<sup>(١)</sup>  
الاعتراض شهرين<sup>(٢)</sup> من تاريخ ابلاغ الطرف الثالث الحكم الصادر ، الامر الذي لا يخلو من  
تعقيد من خلال صعوبة اثبات العلم في هذه الحالة،<sup>(٣)</sup> صعيد  
انه يطعنوا ويشمل  
الاصليين والمتدخلين ويضاف اليهم  
له يسمح له  
بها. ذاته ذهبت دارية العليا حيث  
احكامها بطريق قانونية للغير  
يتعين يكون الاصليين يوجه اليه يكن  
يسمح له ها بها يتدخل فيها هذه  
التنفيذ هذا الغير يكن يتمكن  
تاريخ علمه به يجد له قاضيا يسمع عليه  
هذا .<sup>(٤)</sup>

يمنح الغير بمصالحه  
تميزاً يكن يغلق  
عليه ويملك اهلية  
المعيب يتحصن  
المشروعية يجب له الاولوية هذه .  
المهمة يجب مراعاتها هي انه يجب  
تقديم التمييزي يجوز وفاته  
عنه، يجب رفعها وراثته عنه<sup>(٥)</sup> ينط

- د. فانسان تومكيويس، حماية الغير في المنازعات القضائية بشأن قانونية الاعمال الادارية الفردية الخالقة للحق، مجلة القانون العام

- مع الاشارة الى ان مدة الطعن تكون ثلاث اشهر امام المحاكم الادارية الموجودة في اربع مناطق فرنسية هي (مايوت، بولنيزيا الفرنسية، ماتا - اوتو و كالدونيا الجديدة ) وفقا لما نصت عليه الفقرة R

- تومكيويس

- الادارية العليا ديسمبر اليه . شادية ابراهيم

، انظر ايضا د. اسماعيل ابراهيم البدوي ، طرق الطعن في الاحكام الادارية ، مصدر سابق ، ص

- ( )

المعنوية  
شخصية معنوية اخرى، كما لو الغيت وزارة او  
هيئة او دمجت مع وزارة اخرى ( ) .

- الميعاد :-  
يقدم  
ثلاثين يوما تاريخ التبليغ  
( )  
التعديل  
ذاتها ( ) ، في حين يلاحظ ان المشرع العراقي في قانون  
المرافعات المدنية جعل هذه يبدأ سريانها ربح اليوم لتاريخ  
( ) ، وهو في راينا اصوب مما جاء في قانون مجلس شوري الدولة .

ان النتيجة المترتبة على تقديم الطعن خارج المدة القانونية هو رد الدعوى شكلا. وفي جميع  
انتهت لتقديم يوم رسمي فأنها  
يوم يليه ايام ( ) .

ميعاد التمييزي يختلف ميعاد حيث  
امكانية ايقافه قاهرة بين عليه وبين قدرته تقديم  
التمييزي حيث يتم ه ايقاف سريان التمييزي يتم استئنافها  
القاهرة .

يوجد يمنع القانونية جديدة معينه اهمها :-  
- عليه اهلية  
تبليغه القانونية يزول يقوم اهلية  
احدهم حيث الجديدة تبليغهم ( ) .

- يلاحظ ان المحكمة الادارية العليا في العراق ذهبت في حكمها ( ) تمييز في خلافا لذلك اذ اعتبرت وزارة الدفاع الحالية  
ليس وريثة لوزارة الدفاع المنحلة بموجب الامر رقم ( ) ، انظر استاذنا د. غازي فيصل مهدي ، تعليقات على احكام  
المحكمة الادارية العليا ، ط

- ( / / ) ( / ثانيا / )  
- ( / / ) التعديل  
- ( )  
- ( / )  
- ( )

- نية:- يعد قيام عليه بتقديم  
القضائية التمييزي يؤخذ  
انه ينص  
القضائية الميعاد ( ) .

- غير :- يؤدي غير  
سريان الميعاد لتقديم التمييزي، تمييزاً  
الاتحادية العليا ويشترط سريان الميعاد هذا يكون  
التمييزي غير القانونية يكون موجه  
ذاته .

ويلاحظ  
لهذه باعتبارها ريان الميعاد انه  
( ) ( )  
غير  
جهل

واخير تاريخ يعد التاريخ  
التاريخ القانونية التمييزي ثلاثين يوماً ( ) .  
يكون هذا

## -: تمييزاً

يحدد  
تعديله  
الادارية العليا هذه يميّزاً  
المحاكمات الجزائية جعلهم  
( )  
تتبعها الادارية العليا

- ( )  
-

- يتفق الفقه على ان قانون المرافعات المدنية يعد الشريعة العامة للقوانين الاجرائية الاخرى اذا شابها نقص او غموض ، انظر د.  
عبد العظيم عبد السلام عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص

واسبابه<sup>( )</sup>

يجوز بموجبها

تميزاً<sup>( )</sup> وهي :-

- تطبيقه عيب تأويله:-

هذا يمكن تقسيمه هي:

- : يمكن يخالف تجاهل

تطبيق يجب تطبيقه بتطبيق غير  
موجود ولعل هذا السبب تعول عليه كثيرا المحكمة الادارية العليا في نقضها لأحكام القضاء  
الاداري كما اننا لم نجدها تميز كثيرا بين نقض الحكم لمخالفة القانون وبين النقض للخطأ في  
تطبيق القانون اذ انها دائما تردد عبارة (( ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير  
صحيح ومخالف للقانون )) وعبارة (( مما يجعل من الحكم المميز قد جانب الصواب )) دون  
ان تبين بالتحديد السبب الذي نقضت الحكم من اجله<sup>( )</sup> مفهوم هنا ينصرف  
بحيث يشمل القانونية ( التشريع التشريعي )  
وغير وابرزها ينصرف مفهوم هنا  
تطبيقه وليس<sup>( )</sup>.

يعد كان منطوقه

اسبابه تقديرات ينطبق

بالنتيجة الصحيحة انتهى اليها<sup>( )</sup> وقد تبنت المحكمة الادارية العليا هذا الاتجاه اذ  
مها ((وحيث ان المحكمة ردت الدعوى لغير هذا السبب لذا يك  
صحيا من حيث النتيجة قررت المحكمة الادارية العليا تصديق الحكم من حيث النتيجة))<sup>( )</sup>.

- تطبيق :- يتمثل بتطبيق ينطبق عليها  
ويتمثل ايضا التكيف يؤدي تطبيق

- ( / )

- ( )

- ينظر على سبيل المثال احكام المحكمة الادارية العليا رقم  
وحكمها رقم

- وهيب  
السنهوري

- قانون المرافعات المدنية رقم  
حكم المحكمة الادارية العليا رقم

. يعد قبيل تطبيق تطبيقه  
منطوقه  
يقضي ببراءته ( ) .

- تأويل :- يقصد  
حيث يقوم بتفسير  
تطبيقه ليشمل غير به ( ) .  
الحقيقي له

- :- يكون  
الوظيفي به تمييزاً الادارية العليا  
الوظيفي يجوز بها  
التمييز يجوز يثيرها يتمسك بها  
الادارية العليا يمنع تمييزاً يمكن بها  
( ) .

ينبغي الالتفات اليه  
التعديل  
اهمية كبيرة  
حيث هذا  
قضائية هي ( الشمالية  
الجنوبية ) يؤدي  
على نقض عليه  
.

- الاصولية  
رؤية  
تبين :- لها السير  
شريطة  
يكون اليه ( ) .  
ويشترط

---

- د. عبد المنعم عبد العزيز ، الادارية

- المصدر نفسه ، ص

- انظر د. ادم وهيب النداوي ، مصدر سابق، ص



وينبغي هنا نوعين : منها

### كتسبيب

القيام  
يجوز للمحكمة اثارها يتمسك بها  
تبلغ بقية هذه  
التبليغات  
يحتج به امامها  
نفسها  
يعد  
لاتثيره

- يناقض ذاتها :-  
منهما  
( الموظفين )  
يكون  
جهة  
الادارية العليا  
الجدید  
بها ( ) ويشترط  
هذه يأتي :-

- يكون الطعين  
اساسه وليس  
قبله  
- ويقصد :-  
يكون  
الحكمين المتناقضين  
ذاته  
بذاته

- :-  
يكون  
متعلقين  
ذاتها  
فانه  
المدنية  
بين  
انه غير  
دارية  
عينية حيث يختصم بها  
يكون  
للحجية  
مواجهة  
يمنع  
ذاته .

- يكون الحكمين اسبابهما .

- جوهري:-  
تميز الجوهرى غيره  
المدينة الجوهرى سبيد  
ببطلانه اهمها :
- فهم :- ويقصد  
جلساتها هذا التكيف عملية قانونية فيها  
تطبيق يبرر تمييزاً ومن احكام المحكمة الادارية بهذا الصدد ما نصه (( لاحظت المحكمة الادارية العليا ان محكمة قضاء الموظفين قد اخطأت في فهم الوقائع فلم ترددها الى صورة من الصور انفا فأنزلت عليها حكما غير صحيح ))<sup>(١)</sup>  
تحليل الوقائع يؤدي ايضا الى الخطأ في فهم الوقائع اذ ان عدم التحقق من كون الخطأ الذي اكتنف القرار الاداري ينزل بالقرا  
من عدمه يعني قصورا في فهم  
الوقائع سيؤدي عدم مراعاته الى الاخلال بصحة الحكم المميز<sup>(٢)</sup> .
- جهة جهات :-  
اليه  
يفصل بها جوهري<sup>(٣)</sup>
- يدع به :- يكون  
حكمه يطلبه عريضة ولا يجوز بغير طلبه  
طلبه او ان يتعدى اثر الحكم الى من لم يكن طرفا في الدعوى<sup>(٤)</sup>  
جوهري . كونه خلافا لمبدأ المواجهة في الاجراءات الادارية القضائية وحق الدفاع.<sup>(٥)</sup>
- هو عريضة  
يقدمها .
- بعضه . يمثل  
وقناعتها امامها يجب يستند قعية وقانونية  
يستقيم

- الادارية العليا

- الادارية العليا

- الادارية العليا

- د، عبد الحفيظ الشيمي ، مبدأ المواجهة في الاجراءات الادارية القضائية، ط ، القاهرة ، دار النهضة العربية ،

له التعويض . مصاريف  
( )

- غير لشرائطه القانونية. هذا يترك  
هذه يمكن  
القانونية الموضوعية الاجرائي

كما لو قامت جهة القضاء الاداري بالنظر بالدعوى رغم وقوع التظلم خارج الميعاد القانوني ( ) .  
اما المحكمة الادارية العليا فانها تتوسع في فهم مصطلح القانونية ليشمل ايضا ما استقر عليه  
قانونية حيث جاء في حكم لها (( وحيث ان القضاء استقر على

.....  
الى محكمة القضاء الاداري للسير فيها وفق القانون ،...)) ( )

ين فيجب      نميز بين حالتين  
هما:-

- المدنية  
القوانين  
يجب يستند  
الجهة يعمل بها هذه  
ذكرناها .

- الانضباطية  
عليها  
هذه يتم

الجزائية  
الادارية العليا  
الجزائية  
المدنية  
يرد به  
( )

الجزائية  
بأيجاز وهي بنيت  
تطبيقه تأويله جوهري  
الاصولية

-  
- حكم المحكمة الادارية العليا رقم  
- الادارية العليا  
- يلاحظ المدنية  
ينص عليها  
ينص عليها  
الجزائية

يكن

تقدير

المتهم ي به ( ) .

## الادارية العليا

-:

الادارية العليا جهات

الموظفين بها

الادارية العليا هي

قانونية

الطعين هذا

عنها

جهة

التمييزية ويكون

تقديم

مطلين

الادارية العليا .

## تقديم الدعوى التمييزية

-:

يورد

الادارية العليا

المدنية

التمييز

تسير عليها

الجزائية

فرعين

ارتأينا تقسيم هذا

الموظفين.

يكون

-:

الادارية العليا

هذه العريضة التمييزية

عليه

وهو

بعريضة يقدمها

التبليغ

يختاره

اقامتهم

وشهرتهم

المميز وتاريخ تبليغ

.

الجزائية

( / )

-

يجب تبين عريضة التمييزية اوجه  
العريضة التمييزية الميعاد ( ) .  
ويراعى

عريضة التمييزية الادارية العليا  
المميز  
رئيس العريضة التمييزية  
المميز فأنها بأرسالها  
الاداري العليا كذلك تسهيلا من المشرع لإجراءات تقديم الطعن وتشجيعا منه  
المميز تقديم العريضة التمييزية اقامته بعدها هذه  
العريضة التمييزية الادارية العليا ويقوم رئيس  
الاخيرة يز ( ) .

ويعد القضائية التمييزية ويجب العريضة التمييزية  
يتولى تسجيل العريضة التمييزية اهمها هي  
- تدوين عليه وشهرتهم اقامتهم وتاريخ  
عريضة يسمى .  
- التبليغات به تاريخ عليه .  
- يقوم بتسجيل جميع الرئيس ويعطى لمبرزها .  
- يكون هناك للأضابير قبلها ( ) .  
يجوز منه يطلب  
صاحبها بعريضة ويأمر رئيسها ( ) .  
تقديم العريضة التمييزية الادارية العليا يمكنها القيام الاتية :-

التمييز تنفيذ المميز حالتين  
وجوبية المميز ، وفيما

---

-	( )	المدنية
-	( )	المدنية
-	( )	المدنية
-	( )	المدنية

الادارية العليا	تقديرية ( )				
الادارية العليا يمكنها	التميز يمكن				
يتبنى	كورتين .	المميز	الحالتين	ايقاف تنفيذ	
لايقاف تنفيذ	ينص			تعديلا جديدا	
طبيعة	الادارية	يلائم طبيعة	الادارية العليا	المميز	
القانونية	وحريرات المواطنين ومراكزهم	منها	المدنية لاسيما		
الادارية العليا	عليه	فيها	يصعب		
امامها جديا يمكن	الادارية العليا	الطعين			
				يؤدي	
التميزي	لحين	التميز يبقى	تنفيذ	ينبغي	
المميز.	ايقاف	جميع	المميز		
عريضة تمييزية		التمييزية	توحيد	-	
تميزاً					
الادارية العليا		القانونية	حقوقه		
( )			توحيد		
المبهمة	للاستيضاح منهم	الادارية عليا	-		
		( )			
	تساعدها	الادارية العليا	-		
فهم تكييف	منهم	واحضارهم			
المبهمة	جديدة لتوضيح	تقديم بيانات	-		
العريضة	الاضافية	جديدة	التمييزية ولكن لا يجوز تقديم		
هذه	الادارية العليا	جديدة	تقديم	- يجوز	
		الوظيفي	توجه		

المدنية	( / )	- -
المدنية	( )	-
المدنية	( )	-

يجوز للمحكمة ان تثيرها من تلقاء نفسها لأنها تعد من النظام العام ، وبعد القيام بما تقدم تصبح المحكمة مهيأة للنطق بالحكم

## الموظفين

-:

ية العليا  
تميزاً  
الموظفين  
القوانين  
المدنية  
ينص عليه  
وتتبعها  
الادارية العليا  
تميزاً  
الحديث عنها .  
تتبعها  
الادارية العليا  
الانضباطية  
الموظفين  
العليا  
( )  
يلتزم يز  
ينوب عنه بتقديم عريضة  
موظفين  
الادارية العليا  
عريضة  
يز والم يز عليه  
وتاريخه  
اصدرته  
يعرضه وله يقدم  
تقديم بأقوالهم وطلباتهم ( ) .  
يشترط  
الجزائية  
تسهيلا منه  
تقديم عريضة  
منه يكسبها  
ويمثل  
( / )  
.

الموظفين الطعين

الادارية العليا تقديم عريضة اليها طلبها الادارية العليا بها حكمها فيها الجزائية التمييز عريضة بها مطالعتها

وطلباتها عشرين يوما تاريخ ورودها .

ان ما تقدم يدفعنا تسليط يمكن يؤديه

الانضباطية .

الموظفين الموظفين محله حاليا لشرعيتها يحضر دعوته

ايام من تاريخ صدورها ( )

دعوته لهذا منحه

والتدابير التحقيق والهيئات

ذكرها ومنها بطبيعة الموظفين

( ) اليوم لتاريخ تبلغه غيابه ( ) .

يتضح مما مهمما

الموظفين ي انه

حيث منحه

هذا الكبير

له يطعن

الجزائية يفهم هنا

تزيد تاريخ

( ) للمحكمة الادارية العليا الطعين فيه



تلقائيا      بنقضه      محكمتها      جديد ترسله

الادارية العليا.

يوسف له      صعيد      هو      غير مؤثر وغير

فيها      الموظفين

جلساتها ويعود سبب ذلك حسب وجهة نظرنا الى      القانونية

الادارية

التمييز من جهة      تبعيته      من جهة اخرى الامر

شكليا      يمكن      يضطلع      حقيقي

يلي:

-      وتحدد اختصاصاته في

يتبين      يطلع عليها

لكونها      تطبيقها

مدنية وجزائية      بطبيعتها كثيرا      الادارية.

-      يتم تشكيل هيئة      الادارية      ويتم

تعيين      ها      بتعيين المستشارين والمستشارين اعددين وليس

منسبين      مكلفين      .

يجعل      شريكا      الادارية العليا

القضائية      القانونية

يقدمها .

## **:- ولاية المحكمة الادارية العليا**

الادارية العليا      ذاتها      التمييز

ويراعى

الجزائية      وظائف عند

التأديبية      يقسم هذا      فرعين :

يخصص

نخصه

الموظفين .

### :- ولاية المحكمة الادارية العليا عند الطعن

تقديم العريضة التمييزية      الادارية العليا      وتدقيق  
يمكنها      الاتية :-

- العريضة التمييزية      المي      خالية  
يجب يقدم      التمييزي      لها ( ) .

- تصديق الحكم المميز اذا تبين      الادارية العليا انه      تضمنه  
غير      تصديقة ( ) .

الادارية العليا      بتصديق      حيث      يمثل  
النتيجة النهائية      شابه      تسبيب      تطبيق  
عيب      تأويله حيث      الادارية العليا      هذه  
صحيح ( ) .

-      تبين      الادارية العليا      عليها  
(      )      المدنية      ذكرناها      يجوز لها  
نفسها      فيه  
المميز كافية      ( ) .

يكون كليا      يكون جزئيا وبموجبه      بقية  
الحالتين      المميز      به

-	( / )	المدنية
-	( / )	المدنية
-	( )	المدنية
-	( )	المدنية

فأنه يتم فيه  
المميز  
اجلها  
يتم  
تحديد  
( )  
الها  
هذه  
يتم  
تعيدها  
الادارية العليا  
يجوز  
المميز  
نقضه خالفته  
تطبيقه  
فيه ( ) ولها هذه  
اقوالهم  
الادارية العليا هذه صلاحية  
حيث  
تكييف  
عليها بحيث  
( ) ترجيحاً لمبدأ الاقتصاد والسرعة في  
( )  
التمييز  
هذه  
يكون  
به بطريق  
تصحيح  
هذا  
الادارية العليا  
قراراتها  
( )  
يلاحظ  
الادارية العليا صلاحية تقديرية  
لكنه يبين  
يؤخذ  
انه  
هذا  
لمخالفته  
تطبيقه  
يشمل بقية  
لها ( )  
،وان كان يحسب للمحكمة الادارية العليا عدم تقيدها بذلك اذ انها في احد احكامها  
جعلت الدعوى صالحة للحكم بها رغم انها نقضت الحكم للخطأ في فهم الوقائع، حيث جاء في  
احد احكامها ((لاحظت المحكمة الادارية العليا ان محكمة قضاء الموظفين اخطأت في فهم

---

- ( / ) المدنية  
- ( / ) المدنية  
- الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة  
- ( ) المدنية  
- . عبد الحفيظ الشيمي ، مصدر سابق ، ص ، انظر ايضا سمير يوسف البهي ، دفع وعوارض الدعوى الادارية، ط بيروت، مكتبة صادر ناشرون، سنة  
- ( / / )

...، وحيث ان موضوع الدعوى صالحا للفصل فيه.

((<sup>( )</sup> يبين هو معيار ييز بين هو به غير الادارية العليا صلاحية به اقوالهما بين التمييز بطريق تصحيح وبين لهذا الادارية العليا وهي ذاتة، وقد اكدت المحكمة الادارية توجه المشرع هذا حيث جاء بأحد احكامها (( لاحظت المحكمة ان الفقرة ج من البند ددت الطعن التمييزي كطريق وحيد ( ) للطعن امام المحكمة الادارية العليا دون غيره من طرق الطعن المنصوص عليها في المادة ( ) ولو اراد المشرع تحديد طرق اخرى للطعن ( اعادة محاكمة ، تصحيح القرارات التمييزية ) لنص على ذلك صراحة،..))<sup>( )</sup>.

الادارية العليا يجب يشتمل البيانات والاسانيد عليها التمييزية يوجب يوجب ردها تصديقه ويجب يبلغ يطرح هذا هو هل يجوز الادارية العليا تطبيق

هذا يضع المدنية الجهات بصفقتها التمييزية المدنية التمييز جهة المدنية جهة جهة هذا يسمح الهيئات الثانية الهيئة التمييز يتم حكمها لها التطبيق الشخصية

بين	التمييز	وبين موقفه من
الادارية العليا		رأينا موقفه الاول
لكونه	تحقيق	انه يسمح
وتبين	التمييز	يغفل عنها
يجانبوا	الصحيح فتنبهم	ويكون الفاصل بين الاثنين الهيئة
التمييز	هيئة قضائية.	
رأي		في قانون مجلس شورى الدولة لموقفه
	الادارية العليا	هيئات وليس لها
هيئة	هي	فهو
يكون	الادارية العليا هيئة	
	الادارية العليا الكلمة الاخيرة	يضمن علويتها
الجهات القضائية العليا	هو الحال	التمييز فأنه يجعل
الادارية	هيئة استشارية وليست جهة قضائية.	
	مغايرا	عليه
		المدنية .

الا ان المحكمة الادارية العليا قد ذهبت خلافا لما اقره قانون مجلس شورى اذ انها سمحت بقرارات المحكمة الادارية العليا من خلال اصدار احكام قضائية مخالفة لقرارات المحكمة الادارية العليا ولم تعترض على ذلك ولم ترتب عليها اية تبعات قانونية، بل على العكس من ذلك نلاحظ انها تنتظر وتدقق احكام القضاء الاداري وان جاءت مخالفة لقراراتها السابقة. وتلافيا للنقص التشريعي في قانون مجلس شورى الدولة الذي لم يوجد هيئة عليا داخل المحكمة الادارية العليا لحسم الجدل بينها وبين محكمة الموضوع فقد دأبت المحكمة الادارية العليا في هذه الحالة على ان تجعل الحكم صالحا للفصل فيه من قبلها وتصدر حكمها باعتبارها محكمة موضوع وتنتهي النزاع .<sup>(١)</sup>

يؤكد ويجدد	الداعية	الادارية العليا
هيئات	رأسها هيئة	
لها	المهام	اليها
	يقول	نظيرتها
		تمييز .

## - ولاية المحكمة الادارية العليا عند الطعن

الموظفين  
الادارية العليا  
تميزاً  
بين  
الموظفين  
موقفين  
الانضباطية  
حيث  
تطبيقه  
هذه  
هو  
الجزائية ( )  
واهم  
هي :

- تبين  
الادارية العليا  
الميد ( )  
الادارية العليا  
تميزاً  
وتدقيق  
ردها له ( )  
او تصديق  
تبيين انه  
ولها ايضاً تصديق  
المميز لتشديد  
تصديق  
تصديق  
يجوز لها  
( )

المميز ( ) هذه

يتناولها  
جديداً  
منها ( )  
كذلك يجوز  
الادارية العليا  
يتفق وطبيعة  
المتهم به  
ارتكبه  
ادانته  
القانونية  
التأديبي

الجزائية	( / )	-
الجزائية	( / )	-
الجزائية	( / )	-
الجزائية	( / )	-
الجزائية	( / )	-
الجزائية	( )	-

ينطبق عليها هذا ولها بهذا وجدتها تخففها ( ) .  
 جميع الادارية العليا ببيان اليها  
 قراراتها ( ) .

حديثا عليه  
 التعديل  
 ومضمونه رية العليا  
 التمييز المدنية  
 الموظفين ( ) وهذا يعني  
 بين الادارية يا وهي  
 ذكرناها وبين اختصاصاتها وهي  
 الموظفين يك بهذا اهمها هي:

- طبيعة الموظفين الانضباطية  
 طبيعة جزائية يجعل الادارية العليا التمييز  
 الجزائية طبيعة هذه .  
 - يتمتع به ومنها التمييز تفريد تشريعي سلطته  
 التقديرية ايجابا احكامه جهة وجعلها  
 جهة صلاحيات الادارية العليا  
 الجزائية ذكرناها .

- غير ي الادارية العليا تمييزا  
 حيث يلزمها الجزائية

---

- ( ) الجزائية  
 - ( / ) الجزائية  
 - ( / / )

:

نهاية هذا

لدينا

الادارية العليا

الايام

تميزاً

تسهم

.



:

العليا  
بين الهيئة  
الموظفين ( ) وبين  
الادارية  
واناطها  
الادارية  
تميزاً  
الاتحادية العليا  
تميزاً

تشكيل  
الادارية العليا بالطريقة  
حددتها  
واهمية المهام  
يوجد  
يضمن  
الادارية العليا  
يخشى  
مع  
تكاليفهم  
يؤثر  
عملهم  
.

تشكيل  
بهي  
هيئة  
الادارية العليا  
يبيى  
القضايا  
كهيئة  
حيث  
يتم تقسيمها  
هيئات  
بحيث  
تميزاً  
معين  
القضايا  
هو  
يزيد  
التميز  
الادارية العليا  
يبيى  
القضايا  
.

يبين  
دقيق هل  
العضوية  
الادارية العليا  
معينة  
انها دائمية  
يبين الاغلبية  
الادارية العليا .

الادارية عليا  
يسهم  
عملها  
يقتصر  
تدقيق  
يفتقد اليه  
اطرافها  
انها  
القضايا  
حيث  
.

يسمح  
لغير  
يطعنوا تميزاً  
بمصالهم .

يضع  
القضائية  
الادارية العليا  
يؤدي  
قانونية جديدة  
الادارية العليا رايتها فيها  
وهذا  
يتلائم وطبيعة عملها  
يعد  
مهامها توحيد  
القانونية .

يورد

يعني  
المدنية  
الجزائية  
الادارية العليا  
وطبيعة  
الادارية.

الموظفين  
الجزائية شابه  
جلساتها  
لصحتها  
نحه  
لاسيما  
تاريخ  
يقوم به

عليه الشكليه  
القانونية  
تميزاً  
الادارية  
تحديدا

المدنية والجزائية وليس  
هم منسبين  
وليس

المدنية  
التميز  
تنفيذ  
به امامها  
يتعلق بحيازة  
تنفيذ  
الطعين  
غير  
منحها  
التميز،  
يؤخذ  
الادارية العليا  
الادارية  
طبيعة  
ذكرها  
قانونية  
ريات .

المدنية  
التميز  
غرارها  
الادارية العليا صلاحية  
وهو  
يسرع  
الادارية العليا صلاحية تقديرية  
يلاحظ  
لكنه  
يبين  
يؤخذ  
انه  
هذا  
لمخالفته  
تطبيقه  
يشمل بقية  
يبين  
لها ( )

هو معيار التمييز بين هو فيه غير  
 به الادارية العليا صلاحية  
 اقوالهما بين التمييز  
 بطريق تصحيح وهي هذا وبين لهذا  
 الادارية العليا وهي ذاته .

يكن توحيد  
 الادارية العليا تمييزاً  
 تمييزاً الموظفين اخضعها المدنية  
 موظفين طبيعة جزائية بها  
 التأديبية عليها هي ذاتها  
 التمييز الجزائية .

الادارية العليا يسمح بإمكانية  
 فيها بطريق تصحيح التمييزي عليه المدنية  
 تصحيح التمييزي،  
 لكونه يتلائم والطبيعة البشرية فطريا  
 .

#### التوصيات :

هذه التوصيات بمجموعها رؤية مستقبلية  
 الادارية العليا يعالج ويجب كثير سجلناها هذه  
 وتوخا هذه التوصيات تقسيمات فرعية وتفصيلا  
 :-

: التوصيات بتشكيل الادارية العليا .

. بتعديل ( / / )

زيادة  
رئيس  
رئيسا لها  
غيابه يحل محله  
رئيس  
وثمانية  
المستشارين  
المستشارين  
المساعدين

. تعديل تشكيل  
الادارية العليا  
تقسيمها  
هيئة  
هيئات  
:

- الهيئة  
رئيس  
الادارية العليا  
الهيئات القضائية  
الآتية :

• يحال اليها  
الهيئات القضائية  
جديدا  
.

• تعيين جهة  
بين  
الموظفين .

• تنفيذ حكمين مكتسبين  
متناقضين .

- تشكيل  
هيئات قضائية  
مستشارين اثنين  
يسمي رئيس  
احدهم رئيسا  
هيئة  
تميزاً  
قراراتها بالأغلبية  
يرجح  
الرئيس.

الثانية  
مستشارين اثنين يسمي رئيس  
احدهم رئيسا للهيئة  
الموظفين  
مييزاً  
المدنية  
القوانين  
والتعليمات

والهيئة  
للهيئة  
مستشارين اثنين يسمي رئيس  
احدهم رئيسا  
الموظفين  
تمييزاً  
التأديبية .

الهيئة	وتدقيق	عرضها	الهيئة القضائية
لبيان	جدية	الشكلية فيها	هذه الهيئة
مستشارين اثنين	قرارتها	وهذا	يقلل
الهيئات القضائية	يضمن		
-	تعديل	( / )	بحيث يتم
تقسيم	قسمين احدهم	يرأسه	
	يرأسه	رئيس	التشريع
ويكون	القسمين		
رية العليا	وتقليل	عليهم.	

## ثانيا :- التوصيات الادارية العليا:-

بموجبه

الادارية العليا	يتضمن		
الادارية العليا،	اهم	وجهة	هو :-
.	لغير		
	تميزاً	الادارية العليا .	
.	يل	بحيث يضمن	
	تميزاً	غير	
المدنية ومنها	صلاحية	تميزاً	
جديدا	.		
.	بتعديل	ايجاد تنظيم	
وعضوية	المدعي	العامين ومنحه صلاحيات	سير
	جلساتها	للشرعية	يتم دعوته
منحه صلاحية	تقديم		
تميزاً	الادارية العليا .		

- التوصيات		- الادارية ليا :-	
الادارية العليا	الادارية العليا	التميز	طبيعة
الادارية	الادارية	المدنية والجنائية يلزم	
الادارية العليا	وطبيعة	الادارية نها	وجهة هي :-
بتعديل	الادارية العليا		
تنفيذ	جدية	جهة	تنفيذ
الطعين يترتب عليه	قانونية	وحريرات المواطن	يصعب
قبله	نقضه	الادارية العليا وفيما	
الادارية العليا	تقديرية	عدمه .	
تعديل	توسيع صلاحية	الادارية العليا	
اعادتها			
نقضه	تطبيقه .		
يكن	يتعلق	هذه	الادارية العليا
حكمها يتم	الهيئة	الادارية العليا	
ويكون قرارها بهذا			
تعديل	التميز بين ولاية	الادارية العليا وهي	
تميزاً	الموظفين		
تطبيق	المدنية	القوانين	والتعليمات
بين	وولايتها	تميزاً	
الموظفين	التأديبية	الطبيعة الجزائية	
	التأديبية		
بين ولاية	التميز	المدنية	ولايتها
الجزائية .			

الادارية العليا

بحيث يمكن

. تعديل

المدنية

( )

التمييزي

تصحيح

بطريق

استحداثها.

الادارية العليا

الهيئة









